الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب

المكتب الوطني

بـــــــــلاغ

انعقد يوم الخميس 10 يونيو 2010 لقاء عادي للمكتب الوطني للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب تدارس فيه مجموعة من القضايا التنظيمية وتطورات الوضع الاجتماعي، واتخذ مجموعة من القرارات ذات الصلة بالقضايا الجارية.

أولا) فيما يتعلق بالخروقات الجسيمة للكاتب العام السابق للجامعة الوطنية لموظفي التعليم وبعض أعضاء المكتب الوطني السابق :

1) استمع المكتب الوطني للاتحاد لتقرير مفصل حول تداعيات الخروقات الجسيمة الصادرة عن الكاتب العام السابق للجامعة الوطنية لموظفي التعليم ومنها ادعاء انعقاد مجلس وطني للجامعة الوطنية لموظفي التعليم بمراكش صدرت عنه عدة " قرارات " ليس له الحق أو الصفة في إصدارها ، منها فك ارتباط الجامعة الوطنية لموظفي التعليم عن الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب ، وإعداد خطة للاعتداء على أشغال المجلس الوطني للجامعة الوطنية لموظفي التعليم المنعقد يوم 30 ماي 2010 بسلا، والشروع في تنفيذها والسعي وقرصنة اسم الجامعة الوطنية لموظفي التعليم من خلال إيداع ملف تأسيس مكتب باسمها ، وعبر المكتب عن إدانته واستنكاره لهذه السلوكات التي تنم عن ضعف فظيع في الثقافة الديمقراطية وعدم القبول بنتائج الاقتراع واختيارات المؤتمرين، كما عبر عن رفضه لهذا السلوك وتلك الخروقات الجسيمة التي تتنافى مع مبادئ الاتحاد ومنهجه وشروط العضوية فيه .

2) كما أحيط المكتب علما بالقرار الصادر عن المكتب الوطني للجامعة الوطنية لموظفي التعليم المنعقد بتاريخ 03 يونيو2010 والقاضي بإقالة كل من **" عبد السلام المعطي - محمد البارودي - أحمد الدكار - سعيد مندريس وإدريس مزيوي "** من عضوية الجامعة الوطنية لموظفي التعليم ومن كل أجهزتها ، وتدارس الطلب الذي رفعه المكتب الوطني للجامعة للمكتب الوطني للاتحاد من أجل أن يتخذ في حقهم المناسب من القرارات وفق مقتضيات القانون الداخلي للاتحاد ، حيث قرر المصادقة على قرار المكتب الوطني للجامعة وقرر فصل المعنيين بالأمر من عضوية الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب وجميع أجهزتها .

3) إن المكتب الوطني للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب إذ يؤكد بطلان كافة " القرارات " الصادرة عن اجتماع مراكش باسم ما سمي بـ " المجلس الوطني " للأسباب التالية :

- ✓ لأنه لم تنعقد أية دورة للمجلس المذكور في مراكش وإنما الأمر يتعلق باجتماع لبعض أعضاء المكتب الوطني السابق ومجموعة من الأشخاص غير الأعضاء في المجلس الوطني .
- ✓ لأن عبد السلام المعطي لا يملك صلاحية الدعوة لعقد مجلس وطني استثنائي على اعتبار أن ذلك من صلاحيات المكتب الوطني، ومن ثم فما بني على باطل فهو باطل .
- ✓ لأنها قرارات فردية لأشخاص فقدوا كل عضويتهم في المكتب الوطني للجامعة بمجرد تقديم المكتب الوطني السابق للتقرير الأدبي والمالي للمرحلة والترشيح للتنافس على منصب الكاتب العام .
- ✓ لأن فك الارتباط مع الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب حتى على فرض انعقاد مجلس وطني قانوني ليس من صلاحيات المجلس المذكور .

وارتباطا بذلك كله يؤكد المكتب الوطني عما يلي :

أ) يحتفظ بحقه كاملا في المتابعة القضائية والقانونية للأشخاص المذكورين بتهمة انتحال صفات ليست لهم وبتهمة قرصنة اسم منظمة بناء على قرار اجتماع غير قانوني سمي زورا وبهتانا ب " المجلس الوطني للجامعة الوطنية للتعليم " .

ب) يحمل سلطات ولاية الرباط مسؤولية أي تزكية للاعتداء على الشرعية كما عبر عنها المؤتمر الوطني الرابع للجامعة الوطنية لموظفي التعليم وقرصنة اسم الجامعة وتسليم وصل عن إيداع مكتب مؤسس بطريقة غير قانونية أي في غياب مؤتمر تأسيسي .

ج) يؤكد من جديد أن الأستاذ عبد الإلاه الحلوطي الكاتب العام للجامعة المنتخب بطريقة شرعية وديمقراطية هو الممثل الوحيد للجامعة لدى السلطات المختصة وأنه الوحيد الذي له الصلاحية في تزكية الأشخاص والهيئات المخاطبة للمصالح التعليمية الجهوية والإقليمية.

د) يعبر عن اعتزازه بالتفاف المكاتب الجهوية والإقليمية والمحلية للجامعة ومناضلي الجامعة حول الشرعية ، وأن الجامعة الوطنية لموظفي التعليم كانت وستظل جزءا لا يتجزأ من الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب ويدعوهم جميعا للتصدي لمحاولات التغليط وأساليب التضليل الساعية إلى تزييف إرادة قواعد المنظمة كما تم التعبير عنها في المؤتمر الوطني الأخير للجامعة ..

ثانيـــا) فيما يتعلق بمسار الحوار الاجتماعي :

بعد الاستماع إلى تقرير حول مسار الحوار الاجتماعي وحيثيات انسحاب وفدي الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب من بعض جلساته احتجاجا على عدم احترام منهجية الحوار يسجل المكتب الوطني للاتحاد خيبة أمله من انقلاب الحكومة من جديد عليها ، ورفض تسليمها للأرضية المتوافق عليها المتضمنة لمنهجية وجدول عمل الحوار الاجتماعي لجولة أبريل 2010 ، وإصرار الحكومة على ممارسة الفيتو على إدراج بعض النقط ذات الأولوية في الملف المطلبي للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب مثل الزيادة في الأجور وإقرار ترقية استثنائية ورفض التوقيع على الأرضية المذكورة . وإذ يسجل بعض التجاوب من قبل وزارة تحديث القطاعات العامة في اتجاه التوافق على جدول الأعمال ، يؤكد المكتب الوطني استمرار تمسكه بضرورة وجود مرجعية متوافق عليها موقع عليها بين الطرفين وتحفظ حقهما في التحفظ . ويؤكد أن اللجوء إلى مختلف الأساليب النضالية يبقى خيارا مفتوحا سواء من خلال مبادرات التنسيق والتشاور مع المركزيات النقابية الأخرى أو من خلال مبادرات ذاتية من أجل اتخاذ كافة الخطوات والمواقف النضالية المناسبة .

ثالثـــا) يؤكد المكتب الوطني للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب استنكاره للتوصية التي صدرت عن المجلس الإداري للصندوق المغربي للتقاعد بزيادة سن التقاعد إلى اثنين وستين (62) سنة ، ورفضه لهذا الأسلوب في إطلاق بالونات اختبار في الوقت الذي لا تزال اللجنة التقنية لإصلاح أنظمة التقاعد المشكلة من مختلف الشركاء الاجتماعيين والقطاعات الحكومية المعنية ومختلف صناديق التقاعد لم تنه أشغالها ، كما أن اللجنة الوطنية للتقاعد لم تجتمع بعد لتحسم في السيناريوهات المحتملة . ويؤكد رفضه المبدئي للمقاربات التجزيئية لمعضلة التقاعد والتي تفضل الحلول السهلة القائمة على الإجهاز على الحقوق المكتسبة للشغيلة التي أفنت عمرها في خدمة البلاد والادخار كي تنعم بتقاعد مريح في سنوات العجز والضعف ، وتحميل الشغيلة العواقب الوخيمة للسياسات الاجتماعية والديمغرافية والتنموية للحكومات المتعاقبة وسوء الحكامة لصناديق التقاعد .

حرر بالرباط بتاريخ 10يونيو2010

إمضاء : محمد يتيم

الكاتب العام للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب